المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: البطاقة التموينية في العراق... بين الحاجات الوطنية والضغوط الخارجية
اسم الكاتب: م.م. خضير عباس النداوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2017
تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 07:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

البطاقة التموينية في العراق.. بين الحاجات الوطنية والضغوط الخارجية

المدرس

المساعد

خضير عباس

النداوي (*)

المقدمة

بهدف مواجهة المجاعة أثناء الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الأزمات أو الحصار الاقتصادي لجأت العديد من دول العالم ، ومنذ أقدم الأزمان إلى تطبيق نظام التقنين في توزيع المواد الغذائية الأساسية على أفراد المجتمع . ولعل أقدم تطبيق ناجح لهذا النظام الذي جرى تنفيذه في مملكة مصر القديمة أثناء السنوات العجاف ، والتي ورد ذكرها بالقرآن الكريم { قال الملك أئتوني به أستخلفه لنفسي فلما كلمه قال إنك اليوم لدينا مكين أمين ﴿ قال أجعلني على خزائن الأرض إني لها حفيظ عليم }[1].

ومع التطور الذي شهدته مختلف دول العالم ، فقد تطور نظام التقنيين في توزيع المواد الغذائية ، والذي عرف حديثاً بنظام البطاقة التموينية (Food Rationing) وهو نظام تقوم بتطبيقه الدوائر الحكومية الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص للأشراف على توزيع حصص من المواد الغذائية على جميع أفراد المجتمع وبخاصة أثناء الحروب أو شحة المواد الغذائية لأي سبب كان، لتأمين حصص متساوية لجميع أفراد المجتمع وبأسعار مدعومة من الدولة . وقد جرى تطبيق نظام البطاقة التموينية وبنجاح في مدينة ليون الفرنسية عام لمواجهة ما عرف بالشتاء العظيم. فيما تم تطبيقه في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى وإبان أزمة الكساد العالمي (-) والحرب العالمية الثانية

(*) كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين.

[1] القرآن الكريم ، سورة يوسف ، الآيتين ٥٤/٥٥.

وأستمر العمل به لسنوات عديدة بعد انتهاء الحرب. وكذلك طُبق و بنجاح من قبل روسيا في السنوات الأولى لتطبيق النظام الاشتراكي ، كما أثبت نجاحه في كندا والأرجنتين وتشيلي والمكسيك وكوبا وألمانيا وهولندا وفرنسا والصين واليابان والهند والباكستان وبنغلاديش وأستراليا وإيران والعراق[0] .

ينفرد العراق، كونه البلد الوحيد في العالم الذي تعرض لظروف عصيبة وبصورة متواصلة، إذ عانى وعلى مدار السنوات الثماني والعشرين الماضية من ثلاث حروب وخضع لفترة حصار استمرت قرابة ( ) عاما والتي انتهت باحتلاله عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا منذ نيسان ولحد الآن .

ولمعالجة جانبا من تأثيرات الحصار الاقتصادي الذي فُرض على العراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي في / / والحروب المتعاقبة اضطر العراق لتطبيق نظام البطاقة التموينية منذ عام والتي أصبحت بمرور الزمن السلة الغذائية للشعب العراقي، حيث تتكفل الدولة من خلالها بتوزيع نحو (() ثمانية ملايين طن من المواد الغذائية سنويا(وبأسعار مدعومة عن طريق وزارة التجارة، رغم ما تعانيه من مشاكل عدم انتظام التوزيع، وبخاصة في السنوات التي أعقبت مرحلة الاحتلال.

وقد ابتدأت منذ بضعة سنوات، ضغوط خارجية مطالبة لتقليل الدعم الحكومي لنظام البطاقة التموينية تقليصها بصورة تدريجية، وطرحت أفكار أخرى لاستبدال المواد الغذائية التي توزع عبر البطاقة التموينية بمبالغ مالية .

. هدف البحث :

يهدف موضوع البحث إلى توضيح وتحليل جانبا من الحاجات الداخلية التي يتطلبها الاقتصاد العراقي والضغوط الخارجية عبر تطبيق وصفة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتطبيق سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي للاقتصاد في بلد انتقل بصورة مفاجئة عقب ظروف غير تقليدية من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق بعد عام ، وذلك من خلال تقليص برامج الدعم المالي الحكومي للبطاقة التموينية دون مراعاة للظروف والحاجات الداخلية التي يعاني منها العراق.

. فرضية البحث:

[2] لتفاصيل أكثر أنظر www.answer.com .

هناك علاقة طردية بين إجراءات الدعم الحكومي للبطاقة التموينية وتلبية الحاجات الوطنية على الصعيد الداخلي وفي كافة الميادين، وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية، فيما تتناقص الجوانب الايجابية لدور البطاقة التموينية داخليا كلما جرى تقليصها. وانطلاقا من مسارات البحث، فقد تم الاستعانة بالمنهج التاريخي، وأحيانا بالمنهج ألاستنتاجي لاغناء البحث.

. الحاجات الداخلية: واقع الاقتصاد العراقي:

لتبيان جانبا من الحاجات الداخلية التي يتطلبها الاقتصاد العراقي، لابد من استعراض بعضا من مشاكل الاقتصاد العراقي وبخاصة : حجم الدمار والتخريب الذي تعرضت له البنية التحتية للاقتصاد العراقي على مدى السنوات الثماني والعشرين الماضية واسع وكبير جدا بدءا من الحرب العراقية الإيرانية (–) ، ومرورا بحرب الخليج الثانية عام وما تبعها من عقوبات اقتصادية متعاقبة ألحقت المزيد من التخريب والدمار في اقتصاد العراق) وإنتهاءا بالحرب الأخيرة في (نيسان) والتي أفضت إلى احتلال العراق عسكريا. فلم تدمر الحرب البنى التحية للاقتصاد العراقي ابتداءا من طرق المواصلات، والبدالات والمستشفيات ومحطات توليد الكهرباء والسدود والمطارات وأبنية الوزارات والدوائر فحسب، بل امتد تأثيرها نحو تدمير البنى الفوقية المتمثلة بالتشريعات والأنظمة والقوانين لعموم مؤسسات ووزارات الدولة العراقية والتي كانت تحكم عمل البنية التحتية ، باستثناء وزارة النفط التي حافظت عليها قوا التحالف دون غيرها من الوزارات العراقية[3] والأكثر من ذلك، أن ما لم تدمره الحرب، دمرته قوى شريرة عابثة عبر عمليات النهب والسلب والحرق والتهريب لخارج البلاد. ورغم صعوبة الحصول على الأرقام والمعطيات الإحصائية لفقدان الوزارات لقاعدة بياناتها ووثائقها بسبب الحرب وتداعياتها اللاحقة مما يصعب الاستدلال على الأرقام الحقيقية ومع ذلك تشير الإحصاءات المتاحة إلى:

.الناتج المحلي الإجمالي:

حصل تراجع حاد في الناتج المحلي الإجمالي للعراق، والذي وصل في بداية العقد الحالي إلى نحو ( ) مليار دولار أميركي، بعد أن كان يقدر بنحو ( )

[3] **بول برايمر، عام قضيته في العراق ، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت : دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٦) ص٢٩ .**

مليار في عام . كما وصل متوسط الدخل السنوي للفرد بنحو ( ) دولار(بعد أن كان يقدر بنحو ( ) في عام ، وبنحو ( )) ألف دولار عام . وتفيد أفضل التقديرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بان الاقتصاد العراقي تقلص بنسبة % عام بعد أن تراجع بنسبة % % عام وبنسبة % % عام [()]. ورغم تصاعد أسعار النفط في السنوات الأخيرة فقد وصل الناتج المحلي الإجمالي في العراق عام نحو (..) مليار دولار أميركي[()].

.. ارتفاع نسبة البطالة :

تمثل البطالة المتفشية اكبر مشكلة تواجه الاقتصاد العراقي و التي تبلغ نسبتها بنحو % وفقا لإحصاءات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية تفيد تقديرات أخرى بان أكثر من % % من عدد سكان العراق عاطلة تماما عن العمل في عام) أو إنها تعمل في وظائف غير مستقرة ، كما تنخرط نسبة % % من السكان في وظائف تابعة للقطاع العام ، يعمل العديد منهم في مؤسسات حكومية توظف نحو نصف مليون شخص وتفتقر إداراتها إلى الفعالية[()].

لقد أدت زيادة السكان في العراق وتخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتشجيع القطاع الحكومي، وسوء التخطيط التعليمي وتدني ربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل، وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب القوى العاطلة مما أدى إلى رفع معدلات البطالة، إذ تقدرها بعض المصادر بحوالي % عام . من مجموع القوى العاملة ، وبالتالي أصبحت من اخطر المشاكل التي يواجهها العراق[()]. (أي أكثر من تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بنحو . %) . ويتضح مما تقدم إن ارتفاع عدد العاطلين عن العمل لا يمثل هدرا في عنصر العمل البشري مع ما ينجم عنه من خسائر اقتصادية فحسب، بل في النتائج الاجتماعية الخطيرة التي

---

[4] أنظر تصريحات الدكتور فائق عبد الرسول، الوكيل الأقدم لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والمنشورة في صحيفة المشرق ، بغداد ، في ٦/آب /٢٠٠٦.

[5] U.S. Department of State Background Note. It is Available at: www.state.gov.

[6] الدكتور فائق عبد الرسول ، مصدر سابق .

[7] د. حسن لطيف كاظم الزبيدي ، الفقر في العراق : مقاربة من منظور التنمية البشرية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٣٨ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، نيسان ٢٠٠٧) ص١٠٤ .

ترافق ظاهرة البطالة كونها البيئة الخصبة لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف وبالتالي تدمير البنية الأساسية للمجتمع وإعاقة برامج الإصلاح والتطوير الاقتصادي.

الديون الخارجية :

تعتبر ديون العراق الخارجية والتعويضات الدولية من أهم الصعوبات التي تعيـ : النمو الاقتصادي والتنمية في العراق . وفي مطلع عام ، كان العراق بلدا بلا مديونية ويتمتع بفائض من الذهب والعملات الأجنبية بلغ (() مليار دولار أميركي . وبسبب الحرب مع إيران خلال الثمانينيات من القرن الماضي خرج العراق بلدا مثقلا بالديون والتي بلغت عام حوالي (.) مليار دولار أميركي منها حوالي ( )) مليار دولار أميركي ديون للدول الخليجية ، وفي عقد التسعينيات، وبعد حرب الخليج الثانية عام . والحصار الاقتصادي، تزايدت ديون العراق الخارجية فبلغت أقصاها عام . حيث قدرها البنك الدولي وبنك التسويات الدولية بحوالي ( ) مليار دولار أميركي(() .

وقد وقع العراق مع صندوق النقد الدولي في كانون الأول . على اتفاقية ترتيبات الائتمان المساند (Stand-By Arrangement) والمعروفة اختصارا (SBA) وبعد انتهائها في كانون الأول . . وإذا ما نفذ العراق لمفردات الاتفاقية ، فان نادي باريس* سينفذ المرحلة النهائية لتخفيض ما قيمته (* %) من الديون العراقية (().

مشكلة التعويضات المالية :

تعد تعويضات حرب الخليج الثانية التي فرضت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي (%)) لسنة . من أكبر الأعباء المالية التي تثقل كاهل الاقتصاد العراقي، وتكبل الدولة وتعيق حركتها الإنمائية وتبعا لذلك اتخذت بشأنها إجراءات عديدة منها :

---

[8] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، الجزء الأول ، التقرير التحليلي ، ٢٠٠٦ / ص١٩٢ .

[9] انظر تصريحات الدكتور سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي العراقي ، والمنشورة في صحيفة كل العراق ، بغداد ٢٨/شباط /٢٠٠٨

* نادي باريس : مجموعة غير رسمية من الممولين من (١٩) دولة من اغني دول العالم ، وفي مقدمتها الو يات المتحدة الأميركية واستراليا واليابان ، وقد عقد أول اجتماع لهذه المجموعة في باريس عام ١٩٥٦ بهدف معالجة ديون الأرجنتين . ومنذ ذلك التاريخ ابتدأت بتقديم خدماتها المالية للدول المدينة كإعادة جدولة الديون أو إلغائها بالتنسيق مـ صندوق النقد الدولي . لتفاصيل أكثر انظر : الموسوعة الحرة ، في شبكة المعلومات الدولية (نترنت) على الرابط www.ar.wikipeda.org

أولا: تأسيس لجنة تعويضات من ممثلين عن الدول الأعضاء في مجلس الأمن وأقيم لها مكاتب في جنيف لمزاولة أعمالها، وتقرر أن تستقطع % من مبيعات النفط العراقي لدفع التعويضات التي تقررها اللجنة ثم خفضت النسبة إلى % % بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ( ) لعام .

ثانيا : في أعقاب الحرب وتغيير النظام السابق في عام أصدر مجلس الأمن الدولي القرار المرقم ( ) في أيار والذي فرض بموجبه الاحتلال رسميا على العراق ، وقرر أيضا إلغاء الحصار والعقوبات الدولية وتخفيض نسبة الاستقطاع من مبيعات النفط إلى (% ثم تكرر تأكيد هذه النسبة في قرار مجلس الأمن اللاحق المرقم ( )الصادر في بعد حل سلطة الائتلاف (CPA) المؤقتة في العراق .

ثالثا : وفي حزيران ، أصدرت اللجنة آخر تقرير لها واختتمت أعمالها وتوقفت عن استلام أية مطالب جديدة غير أن سكرتارية فنية تواصل تنفيذ قرارا اللجنة وأجراء أعمال المتابعة في جنيف .

رابعا : استلم : لجنة التعويضات مطالبات وشكاوى تبلغ قيمتها ( ) مليار دولار ، إلا أن اللجنة وافقت على عدد منها تبلغ قيمته ( ) مليار دولار أميركي ، وبذلك يتوجب على العراق أن يدفع هذه المبالغ الطائلة على مدى السنين القادمة . والجدير بالذكر انه تم تنفيذ هذا القرارا (خلال السنوات الماضية ، وتم الدفع من أموال العراق تدريجيا لحكومات ومنظمات دولية وشركات وسواهم بما يقرب من (.) مليار دولار أي أن المبالغ المتبقية والواجب استقطاعها من عوائد النفط تبلغ أكثر من ( ) مليار دولار أميركي(( ). ولا زالت هذه المشكلة معلقة لحد الآن ، فيما روج السيد وليد الطباطبائي احد أعضاء الوفد البرلماني الكويتي المشارك في اجتماعات مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي والذي عقد في اربيل في آذار بأنه يحمل فكرة مشروع إسقاط ديون بلاده ع) العراق مقابل تزويد الكويت بفائض من مياه شط العرب( ) .

هـ . ظاهرة التضخم النقدي :

---

[10] **د. مهدي الحافظ ، قضايا ومهمات لحماية الموارد المالية ، مذكرة قدمها الدكتور مهدي الحافظ إلى مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ١٤/أيلول/٢٠٠٦ ونشرتها صحيفة الصباح الجديد ، بغداد ، في ١٩/أيلول/٢٠٠٦**

[11] **انظر تصريحات السيد وليد الطباطبائي عضو مجلس الأمة الكويتي لصحيفة الصباح ، بغداد، ١٢/اذار /٢٠٠٨ .**

شهد الاقتصاد العراقي منذ . زيادة مضطردة في معدلات التضخم النقدي ، مما إلى ارتفاع كلفة معيشة المواطنين وكلف الإنتاج على السواء ، جراء الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لمعظم السلع والخدمات ، حيث اتجهت معدلات التضخم نحو الارتفاع السريع خلال السنوات الأربع الأخيرة ، فقد ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الأعوا (. . . .) بمعدلا . % . % . %% % على التوالي .

وفي عام . أجريت زيادات (إصلاحات) لأسعار المشتقات النفطية ، ومضت الأسعار في الارتفاع ، ولوحظ في . ارتفاع شاهق في الأسعار القياسية حيث بلغت %( ).

. **احتياجات القطاع الصناعي :**

تمتلك الحكومة العراقية ما يقدر بـ( ) مشروعا مملوكا للدولة يعمل فيها ما مجموعه ({.) مواطن. وتعاني جميع هذه المشاريع من التخلف التكنولوجي والتقادم، وبعد أحداث نيسان . عانت الكثير من المشاريع من عمليات السلب والنهب والتدمير، وأصبحت غالبية هذه المشاريع ذات إنتاجية واطئة وتشكل عبئا ماليا على الدولة، وبسبب عدم كفاءة هذه المشاريع على تحقيق الإيرادات الضرورية لتغطية تكاليف الإنتاج، فان الحكومة حاليا مضطرة لتقديم دعم مقداره (.) مليار دولار. وتقدر التخصيصات الاستثمارية الضرورية للفترة – بـ( ) مليون دولار أميركي(()).

. **احتياجات القطاع الزراعي :**

أدت الزيادة السريعة في عدد السكان في العراق خلال العقود الثلاثة الماضية ومحدودية الأرض القابلة للزراعة وزيادة ملوحتها والضعف في الإنتاجية الزراعية إلى زيادة الاعتماد على الاستيرادات لتلبية الاحتياجات المحلية . وتشكل مشكلة الملوحة التحدي الأكبر حيث أن ما يقارب من . % من الأراضي الزراعية المروية تعاني من الملوحة الناجمة عن سوء ادرة عمليات الاروراء . وعليه فان العراق بحاجة ماسة لمشاريع الري الحديثة والى التوسع باستخدام نوعيات من المحاصيل المقاومة للملوحة . ولغرض النهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق الأهداف المرسومة له خلال السنوات

[12] د.كمال البصري ، التضخم ودور السياسة النقدية ، بغداد ، صحيفة الصباح ، ٢٩/الثاني ٢٠٠٨/١ .
[13] د.كفى البصري ، العهد الدولي مـ العراق لمصلحة من ؟ ، بغداد ، صحيفة الصباح ، ١٩/شباط /٢٠٠٨ .

- فانه يحتاج إلى توفير استثمارات كبيرة وفق الاحتياجات الأساسية للقطاع بحدود (.) مليار دولار أميركي( ).

. . ظاهرة التهجير في العراق :

لقد تزايد عدد المهجرين في العراق خلال السنوات الأخيرة، وطبقا لتقديرات وكالة الهجرة الدولية في كانون الثاني . . ، فقد بلغ عدد المهجرين داخل العراق (.) مليون عراقي، والذين اجبروا على ترك مساكنهم لمناطق أخرى) إضافة إلى (.) مليون عراقي هاجروا إلى خارج العراق، وبخاصة إلى الدول المجاورة. ويتواجد اكبر عدد لهم في سوريا (.- .) مليون عراقي وفي الأردن (- ( ) ألف عراقي. نتيجة لاستمرار تدهور الأوضاع الأمنية ، فقد هاجر الآلاف من الحرفيين وأصحاب المهارات والخبراء مما أعاق تطور الوضع الاقتصادي في العراق( ).

.. ظاهرة الأرامل والأيتام في العراق :

تعد ظاهرة الأرامل والأيتام في العراق من أخطر الكوارث الاجتماعية والاقتصادية التي عصفت بالمجتمع العراقي عقب الاحتلال الأميركي للعراق في عام . . ، وعلى حد وصف الدكتورة سميرة الموسوي رئيسة لجنة الشؤون النسائية بمجلس النواب العراقي، تعد هذه الظاهرة بمثابة (تسو نامي عراقية) كونها ضاعفت من معاناة النساء والأرامل العراقيات، أصافة إلى تزايد أعداد الأيتام في المجتمع العراقي. واستنادا لأرقام وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في العراق، فان عدد الأرامل والمطلقات اقترب من **مليون امرأة** من مجموع (.. () مليون امرأة في العراق تتراوح أعمارهن بين الخامسة عشرة والثمانين من العمر . فيما يقدر عدد الأرامل اللواتي يحصلن على معونات حكومية رمزية بنحو(.) ألف أرملة فقط وبمعدل يتراوح بين ( ) - ( )) دولار أميركي شهريا( ).

---

[14] د.كمال البصري ، المصدر السابق .

[15] IMF Country Report 08/17 , Washington D. C., January 2008 , P. 7 NO. .Its available At http://www.imfo.org

[16] أنظر تصريحات الدكتورة سميرة الموسوي رئيسة لجنة الشؤون النسائية في مجلس النواب العراقي لمحطة الإذاعة البريطانية في ٢٠٠٨/٢/١٠ والمنشورة على موقع الإذاعة المذكورة على شبكة المعلومات العالمية / الإنترنت على الرابط www.newsvote.bbc.co.uk وكذلك الحوار الموسع معها أيضاً في قناة الحرة الفضائية في برنامج حديث النهرين ليوم ٢٠٠٨/٢/٢٣ عن ظاهرة الأرامل في العراق .

وقد أفرزت مشكلة الأرامل، مشكلة أخرى، أضافت عبئا جديدا على الاقتصاد والمجتمع العراقي، وتمثلت بوجود **خمسة ملايين يتيم***، طبقا للإحصاءات الرسمية العراقية وتقارير المنظمات الدولية، ويعيش معظمهم ظروفا اجتماعية واقتصادية صعبة جدا، مما دفع منظمة اليونيسيف لاقتراح عام – ليكون عاما لدعم أطفال العراق لتخفيف جانبا من معاناتهم بسبب العنف وسوء التغذية وقلة المياه الصالحة للشرب( )، وتسرب الآلاف من المدارس ووقوع إعداد كبيرة منهم ضحايا لجرائم الاغتصاب والمخدرات.

.. **ظاهرة الفساد الإداري في العراق:**

يعاني العراق، وكما هو الحال في غالبية الدول النامية من ظاهرة الفساد الإداري . فيما ساهمت ظروف الحروب والحصار الاقتصادي على توسيع دور هذه الظاهرة. وجاءت أحداث الاحتلال الأميركي للعراق عام وما أعقبها من تدمير البنى التحتية لمؤسسات الدولة العراقية لتزيد الطين بلة ، بانتشار واسع لهذه الظاهرة

ي غالبية مؤسسات الدولة العراقية.

وتعكس هذه الظاهرة، أخفاق الإدارات الحكومية المختلفة بتهيئة بيئة سليمة لممارسة الأعمال وبناء اقتصاد قادر على التنافس على الصعيدين الإقليمي والعالمي. كما فشلت في الوقت نفسه في تحسين الشروط الاقتصادية ومعايير العيش للمواطن العراقي البسيط (واقلها عدم انتظام توزيع مفردات البطاقة التموينية)، حيث شُرعت العديد من القوانين في السنوات الأخيرة لتنظيم بيئة الإعمال وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، إلا أنها فشلت من الناحية العملية في إدخال جميع الوزارات المعنية في إصلاح إداري شامل لتحاشي تداعيات الفساد الإداري. ويأتي هذا الفشل جراء وجود عناصر في المؤسسات الحكومية حالت دون تمتع غالبية السكان بنتائج الإصلاحات الاقتصادية، ويعزى ذلك إلى العجز المؤسسي الذي تعكسه ظاهرة الفساد الإداري في العراق . ووفقا لمؤشر مدركات الفساد الذي أصدرته مؤسسة الشفافية

*** إن استمرار هذه الظاهرة بدون معالجة مخالف لنص الفقرة ثانياً من المادة (٣٠) من دستور جمهورية العراق والتي تنص على : {كفل الدولة الضمان ا جتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة، وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة تأهيلهم والعناية بهم ، وينظم ذلك بقانون } أنظر: مجلس الوزراء العراقي ، دستور جمهورية العراق ، ط٢(بغداد ٢٠٠٦) ص٢٣ .**

[17] صحيفة الحياة ،لندن ، في ٢٠٠٨/١/٢٢ .

الدولية بتاريخ /// – فان العراق يأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة في سلم ما يسمى بالدول الفاشلة والدول المبتلية بكارثة الفساد، حيث احتل العراق المركز ( ) من أصل ( ) بلد(على المستوى العالمي، ويأتي العراق في المرتبة ( ) أي ما قبل الأخيرة من أصل ( ) دولة عربية[ ]. ووفقا لما أعلنه القاضي موسى فرج نائب رئيس هيئة النزاهة في العراق في /// –، فقد بلغت خسائر العراق خلال السنوات الخمس الأخيرة التي أعقبت الاحتلال الأميركي للعراق، نتيجة للفساد الإداري والمالي،بلغت ( ) مليار دولار أميركي[ ].مما يعكس ضخامةالتأثير السلبي لظاهرة الفساد الإداري في العراق.

. . الضغوط الخارجية (دور المؤسسات الدولية المانحة) :

كان العراق احد الأعضاء المؤسسين للبنك الدولي للإنشاء والتعمير عام) : (IBRD). وسبق له أن استلم ست قروض من البنك المذكور خلال الفترة من(–) والتي استخدمها لتنمية قطاعات الزراعة والري، والتعليم، والنقل والاتصالات. وقد أغلق آخر قرض عام ولم يدفع العراق المساهمات المالية المترتبة عليه من عام وحتى عام ، وقد أعاد العراق ارتباطه بالبنك الدولي عام فيما سدد المساهمات المالية المتراكمة عليه للبنك المذكور عن الفترة السابقة (–) دفعة واحدة ، وكانت بحدود ( ) مليون دولار أميركي[ ]. وقد تصاعد دور المؤسسات الدولية المانحة في العراق تدريجيا عبر عدة خطوات وكما يأتي :

). تقديرات إعادة الأعمار :

في نهاية عام أعد تقرير مشترك ، ساهم بإعداده فرق عمل من خبراء البنك الدولي وهيئات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وكذلك المستشارين الدوليين والمحليين ، مع عدد من الخبراء والفنيين العراقيين من الوزارات المختلفة ومن ممثلي سلطة التحالف في العراق. وخضع التقرير لمناقشة مستفيضة مع ممثلي مجلس

---

[18] عامر خياط ،التقرير العالمي للفساد ٢٠٠٧ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٢٠ (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني ،٢٠٠٧) ص١٣٥

[19] انظر تصريحات القاضي موسى فرج ، نائب رئيس هيئة النزاهة في العراق لصحيفة الحياة ، لندن ، ٢٠٠٨/٤/١٠.

[20] 2008 , Washington D. C., January 08/17 IMF Country Report NO. Its Available At http://www.imfo.org.

الحكم العراقي ومع محافظ البنك المركزي العراقي ووزراء المالية والتخطيط والصحة والزراعة ومعاونيهم من كبار الموظفين وذلك في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في الأسبوع الذي بدا يوم / أيلول . وخلص التقرير إلى أن التقديرات الكلية لإعادة البناء في العراق تتطلب (. :) مليار دولار أميركي (انظر الجدول رقم //) . وذلك إلى جانب التقديرات التي قامت بها سلطة التحالف للقطاعات التي لم تشملها تقديرات الامم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي تبلغ قيمتها نحو (. :) مليار دولار أميركي للسنوات القادمة (انظر الجدول رقم //) . وثمة تقديرات أخرى لكلفة إعادة الأعمار في العراق، حيث قدر الدكتور برهم صالح نائب رئيس الوزراء العراقي للشؤو الاقتصادية كلفة إعادة الأعمار في العراق بنحو( ) مليار دولار أميركي(( ) . فيما يرى الدكتور فايق عبد الرسول الوكيل الأقدم لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي بان العراق يحتاج إلى ( ) مليار دولار أميركي(( ) لإعادة الأعمار البنى التحتية والتي دمرت خلال الحرب في عام) . .

). قرض برنامج الدعم الطارئ لما بعد الصراع (EPCA) :

أستلم العراق، وللمرة الأولى منذ وقت طويل ، من صندوق النقد الدولي قرضا في (أيلول)من خلال برنامج الدعم الطارئ للبلدان الخارجية من الصراع (Emergency Post-conflict Assistance). وكان هدف القرض البالغ البالغ (. :) مليون وحدة سحب خاصة بما يعادل (. :) مليون دولار أميركي هو تسهيل مفاوضات العراق مع دائنيه الأعضاء في نادي باريس بعقد اتفاقية لإعادة هيكلية ديونه ، والتي عقدتها لاحقا ، لدعم برامجه الاقتصادية خلال عام ولمساعدته في تلبية الاحتياجات الطارئة لميزان المدفوعات الذي كان يؤشر عجزا(في الميزان التجاري والحساب الجاري لعام ومؤشرات لعجز اشد لعام ( )

.

---

[21] د. برهم صالح ، وثيقة العهد الدوليحول العراق من حالة الفوضى إلى ا ستقرار ، صحيفة الزمان ، لندن ، ٢٠٠٧/٤/١٥.

[22] انظر تصريحات الدكتور فايق عبدالرسول الوكيل الأقدم لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والمنشورة في صحيفة المشرق ، بغداد ، في ٢٠٠٦/٨/٦

[23] د. طيب عثمان عبدالرزاق ، دور صندوق النقد الدلي في رسم السياسة ا قتصادية للعراق ، مجلة قضايا سياسية ، العدد الثاني عشر (بغداد ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، ربيـ ٢٠٠٧) ص١٤١.

ولما رافق تنفيذ البرنامج من معوقات تمثلت في الافتقار إلى إطار عمل إحصائي فعال وتأخر الرقابة المالية في تسجيل وتغطية البيانات فضلا عن الوضع الأمني المتدهور والخطى المتباطئة في إعادة الأعمار، لذا لم يحقق تنفيذ البرنامج المستوى المطلوب من الاستقرار في الاقتصاد الكلي والإصلاحات التي مهد لها .

. ترتيبات الاستعداد الائتماني (SBA) :

صادق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في / / على ترتيبات الاستعداد الائتماني للعراق{ Stand-By Arrangement } والمعروفة اختصارا(SBA) والمصممة لدعم البرنامج الاقتصادي للعراق للخمسة عشر شهرا القادمة . والتي أقرت مبلغا يعادل (.) مليون وحدة سحب خاصة، أي حوالي ( ) مليون دولار أميركي كمبلغ احتياطي للسلطات العراقية . وقد اعتبرت المصادقة على الترتيبات **شرطا للمرحلة الثانية** من تخفيض الدين الذي انفق عليه مع نادي باريس . ورغم تقلبات الأسعار ، فان برنامجها لعام استهدف تخصيص الموارد لتطوير القطاع النفطي ، وإعادة توجيه المصروفات بعيدا عن الدعم العام [٢٤] {سواء أكان للبطاقة التموينية أو المشتقات النفطية أو غيرها} لتوفير خدمات أفضل وتدعيم القدرا } الإدارية.

وتمارس أتفاقية (SBA) (في إعداد الموازنة السنوية {أي تتدخل في تحديد التخصيصات المختلفة بما فيها تخصيصات البطاقة التموينية}. وفي هيكلية أسعار المشتقات النفطية وغيرها، إلا أن هنالك ثلاثة شروط أساسية تسبق دخول اتفاقية (SBA) حيز التنفيذ ، وتتمثل بالاتي :

اولا: تعديل أسعار المشتقات النفطية، وهو ما تضمنه بيان مجلس الوزراء في : /كانون الأول/ والذي تم بموجبه زيادة أسعار البنزين والنفط الأبيض وزيت الغاز.

ثانيا/: تعديل قانون المصالح النفطية، وذلك بالسماح للقطاع الخاص باستيراد المشتقات النفطية وكسر احتكار الدولة لاستيراد المنتجات النفطية ، وقد تحقق ذلك بالقرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في /كانون الأول/ .

---

[24] المصدر السابق ، ص١٤٣.

ثالثا: استمرار البنك المركزي العراقي باستخدام مدققين قانونيين دوليين لتدقيق حساباته السنوية وفق مقاييس التدقيق الدولية المعروفة وبموجب اتفاقية الائتمان المساند سيقدم الصندوق تسهيلات نقدية جديدة وبواقع % من حصة صندوق النقد الدولي لمواجهة ألازمات المالية التي قد تجابه العراق خلال فترة تنفيذ البرنامج الإصلاحي(%).

وبعد انتهاء الاتفاقية في كانون الأول . أعيد تجديدها للحصول على تسهيلات نقدية قدرها ( ) مليون دولار أميركيي من حصة صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمات التي تجابه العراق خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي . وإذا ما نفذ العراق لمفردات اتفاقية (SBA) فان نادي باريس سينفذ المرحلة النهائية لتخفيض ما قيمته ( ) %) من الديون العراقية ، وسيكون أمد الاتفاقية الجديدة ( )) شهر(، أي لغاية آذار %) . ( ) .

وعلى مدار السنوات اللاحقة عقدت العديد من الاجتماعات بين ممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وممثلي العراق ، وكانت أخرها الاجتماعات التي عقدت في واشنطن للفترة من)- - / - / %) وفي عمان بالأردن للفترة من - / - لغاية // - / %) بين كوادر المؤسسات الدولية وممثلي العراق كل من وزير المالية ووزير النفط ومحافظ البنك المركزي . ويعكس (الجدول رقم / /) مجالات التعاون بين العراق وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

لقد دخل العراق بعد عام %) وحتى عام %) في مسار من الإصلاحات الاقتصادية التي تتطلبها معالجة الاختلالات الاقتصادية وكذلك تلك الناتجة عن الوضع الحالي ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي . ويتم ذلك بتأثير حاسم ومباشر للعامل الدولي والذي يلعب في حقيقة الأمر الدور المقرر في رسم الخيارات الاقتصادية والتنموية الكبرى للعراق حاليا بهدف الانتقال من الاقتصاد الموجه في العراق إلى اقتصاد السوق العالمي في آجال زمنية قريبة نسبيا( ).

---

[25] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مصدر سابق ، ص، ١٩٣.

[26]: U.S Department of state Background Note .It is available at www.state.gov.

[27] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مصدر سابق ، ص١٨٤ .

.الإجراءات الحكومية التنفيذية :

.**السياسات الاقتصادية** : عانت جهود عادة البناء والإصلاح الاقتصادي في العراق من محدودية التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة وفي مختلف السياسات القطاعية، وذلك كنتيجة لعدم استقرار الوضع السياسي والأمني طيلة السنوات الخمس التي أعقبت الاحتلال الأميركي للعراق. فقد تركزت السياسات الاقتصادية نحو إصلاح القطاع المالي ومجالات الاقتصاد الكلي وإغفال المشاكل البنيوية والاجتماعية. ولا تتناسب هذه الخطوات مع ظروف العراق حيث تسود المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وبشكل ليس له مثيل مع اغلب دول العالم. أضف إلى ذلك . السياسات المطروحة لم تأخذ بعين الاعتبار مزايا وخصوصية الاقتصاد العراقي.

وقد أستهدف السياسة الاقتصادية في العراق تحقيق عملية تحول تتم بالدرجة الأولى بقيادة مباشرة من العامل الخارجي (العولمة) والذي ينطلق من فرضية (مقنعة) بالنسبة لأصحابها قوامها إن لابديل أمام الدول سوى الاندماج بالاقتصاد العالمي وفق الوصفة أو الوصفات السائدة (والتي يقدمها صندوق النقد الدولي). ويفرض هذا العامل الخارجي الأولويات وإيقاع التحول ووتيرته والأشكال والخطوات الملموسة والإجراءات التي يتم اتخاذها خصوصا فيما يتعلق بتهيئة العراق للدخول في منظمة التجارة العالمية (وهو حاليا عضو مراقب). (معلوم إن الانتقال لاقتصاد السوق، وبغض النظر عن اختلاف التقييم للنتائج المحتملة لهذا الانتقال، هو السبيل الوحيد للتمتع بمزايا الدعم الاقتصادي الدولي في مجالات عدة ومنها تخليص العراق من عبء المديونية والتعاطف معه لمواجهة مشكلة التعويضات المالية[٠]. ومما أضفى على هذا التوجه اعباء إضافية ، عدم وجود خطط تنمية اقتصادية مرتبة على مستوى المركز أو المحافظات وعدم وجود سياسات اقتصادية واضحة المعالم في القطاعات الاقتصادية المختلفة[٠] .

.**التطبيقات التنفيذية :**

ومن هذا المنطلق اتخذت الحكومة العراقية خطوات عدة على طريق تحريرا لاقتصا. العراقي والانتقال به نحو اقتصاد السوق وتمثلت ابرز الخطوات المتخذة بالاتي :

---

[28] المصدر السابق ، ص١٨٨.

[29] لتفاصيل أكثر ، انظر حديث السيد طارق الهاشمي ، نائب رئيس الجمهورية مع قناة الشرقية الفضائية في ٢٠٠٨/١/٢٦ والمنشور على الموقع الرسمي للسيد نائب رئيس الجمهورية في شبكة المعلومات الدولية (انترنت) على الرابط www.alhashimi.org

أولا: تحرير بعض الأسعار :أن الاتجاه الجديد السائد في إصدار التشريعات الاقتصادية واللوائح والتنظيمات الإدارية ، والخطوات والقرارات التي اتخذت بعد عام ، وكذلك التوجه نحو الخطوات المستقبلية ، تشير إلى اتجاه العراق بشكل واضح **نحو اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد والخصخصة في مختلف المجالات** ((بما باستثناء استخراج النفط الخام والذي له وضع خاص) . ولهذا التوجه آثار كبيرة على الاقتصاد والإدارة والأوضاع الاجتماعية ، وهو يغير بشكل نوعي ((قواعد اللعبة)) فيما يتصل بمكافحة الفقر والحرمان ، إذ يقلص إلى حد كبير دور الدولة العراقية .

ثانيا : تحرير التجارة : إلغاء جميع القيود على الاستيرادات ورفع جميع أنواع الرسوم عليها وفرض نسبة واحدة واطئة قدرها % على جميع الاستيرادات عدا المواد الغذائية والأدوية .

ثالثا: أسعار الصرف : إلغاء نظام أسعار الصرف المتعددة للعملة العراقية واعتماد سعر صرف تجاري موحد للدينار العراقي .

رابعا : أسعار الفائدة : تقويم أسعار الفائدة والسماح للبنوك بتحديد أسعار الفوائد في السوق .

خامسا: تعديل أنظمة الرواتب : إلغاء النظام القديم لرواتب الموظفين واعتماد نظام جديد ضاعف رواتب الموظفين والمتقاعدين عدة أضعاف(().

سادسا: تقليص الدعم للبطاقة التموينية : تدخل صندوق النقد الدولي في موضوع البطاقة التموينية ، مع أنها صمام الأمان للعائلة العراقية والوسيلة التي يتم فيها إنقاذ الشعب من الفقر ، حيث يعيش أكثر من أربعة ملايين فرد دون خط الفقر ، وستة ملايين بالاعتماد فقط على مفردات البطاقة التموينية ، حسب التقارير التي أصدرتها المنظمات الدولية بهذا الخصوص . وبموجب تلك التدخلات فقد تم تخفيض الدعم الحكومي المقدم من الموازنة لمفردات البطاقة التموينية ، حيث تحول المبلغ من ستة مليارات دولار أميركي عام إلى (.) مليار دولار أميركي عام ، ثم

[30] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مصدر سابق ، ص .

انخفضت التخصيصات إلى (() مليار دولار أميركي عام ( ). ورغم مضاعفة أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وانخفاض قيمة الدولار الأميركي ، لم تخصص ميزانية عام لنظام البطاقة التموينية سوى (.) مليار دولار أميركي( ). وهناك اتجاه لإلغاء البطاقة التموينية بشكل متدرج أو كامل بعد عام . وبحسب رأي صندوق النقد الدولي ، فان تفعيل الاقتصاد العراقي يتطلب عدم الاعتماد على نظام التموين المعمول به حالياً ، وأنما إيجاد آليات لإلغاء البطاقة التموينية وتعويض المتضررين من خلال شبكة الحماية الاجتماعية ، لذلك فانه تدخل في صياغة الموازنة العراقية لعام من خلال زيادة التخصيصات المالية للشبكة المذكورة لتصل إلى مليار دولار أميركي ، على أن تتم مضاعفة التخصيصات وزيادة عدد المشمولين في السنوات اللاحقة بشكل يتناسب مع التخفيض في تخصيص تمويل ودعم البطاقة التموينية.

وعلى الرغم من ضغوط صندوق النقد الدولي إلا هناك ثمة مقترحات حكومية ترى بان لهذا الإجراء تداعيات سلبية على شرائح واسعة من المجتمع العراقي . وتتلخص هذه المقترحات بمحورين :

الأول : وعرضتها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ويستهدف إلغاء البطاقة التموينية وتعويض المواطنين عنها بمبالغ نقدية .

والثاني : تبنته وزارة التجارة ، ويرتكز على فكرة رفض إلغاء البطاقة التموينية مع استمرار الدعم الحكومي لها ووضع خطة أمدها ثلاث سنوات لاستبدال الدعم الحكومي بصورة تدريجية( ) .

إلا الاتجاه السائد في العراق هو تقبل الوصفا الخارجية والتي عرضتها المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ، دون مراعاة الحاجات الداخلية للاقتصاد العراقي والآثار الاجتماعية الآنية والمستقبلية لتطبيق هذه السياسة . وقد أدت هذه الإجراءات إلى بعض النتائج الجزئية التي يمكن وصفها

---

[31] مركز النهرين للدراسات والتدريب ، متى تنتهي ضغوطات صندوق النقد الدولي ، صحيفة البرلمان ، بغداد ، في ٢٠٠٧/٢/٢٠

[32] انظر القانون رقم ٣٤ لسنة٢٠٠٨والخاص بالموازنة التكميلية والمنشور في الوقائع العراقية ، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، العدد ٤٠٨٦ في ٢٠٠٨/٩/١٥ ، ص ١٤

[33] انظر تصريحات الدكتور عبد الفلاح السوداني ، وزير التجارة العراقي لقناة العربية الفضائية في ١٠/ ١ /٢٠٠٨ والمنشورة على شبكة المعلومات الدولية (نترنيت) على الرابط www.alaraba.net

بالايجابية ، على الأقل لجهة مفاعيلها المباشرة والموضوعية ، في حين لم تؤد إلى إطلاق آليات النمو والتنمية بشكل شامل ومستقر . وكنتيجة لاتفاق العراق مع صندوق النقد الدولي ، ونادي باريس فقد حصلت الحكومة العراقية على تخفيضات متدرجة على ثلاث مراحل لإطفاء ما نسبته . %من الديون بموجب الاتفاقيات التي عقدتها مع دول نادي باريس .%كان ثمن هذا الاتفاق أن يتبع العراق خلال الفترة الممتدة بين % وصفة صندوق النقد الدولي في تصحيح الاختلالات الهيكلية في اقتصاده الوطني دون الأخذ بنظر الاعتبار الحالة الاجتماعية والمستوى ألمعاشي للمواطن العراقي وعدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني وعدم وضوح الرؤيا المستقبلية لوضع العراق( ) .

. **الخاتمة :**

. لفعالية نظام البطاقة التموينية، فقد طبق من قبل العديد من دول العالم، سواءا أكانت رأسمالية اشتراكية، نامية متقدمة. وفي مقدمتها الدول العظمى في العالم، كالولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا والصين. كما طبق وبنجاح في العديد من دول العالم ويضمنها العراق. مما يعني . هذا النظام ناجح وذو جدوى اقتصادية وسياسية واجتماعية، لذلك تمسكت العديد من دول العالم باستمرار تطبيقه ولسنوات عديدة عقب انتهاء الكوارث والحروب بهدف معالجة تداعياتها اللاحقة .

. لايزال العراق يعاني من تأثيرات كوارث الحصار والحر ، وما يؤكد ذلك الاقتصاد العراقي يعاني من تداعيات السنوات العجاف إبان الحصار الاقتصادي، ومن ثم التدمير الشامل الذي تعرضت له البنى التحتية عقب الاحتلال الأميركي عام . فضلا عن استمرار التدهور الأمني حتى الوقت الحاضر، والذي ساهم بعرقلة عمليات إعاد أعمار المشاريع الاقتصادية والخدمية في البلاد. وعكست المعطيات الإحصائية التي جرى استعراض جانبا منها آنفا التراجع الحاد في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع نسبة البطالة وتأثيرات الديون الخارجية والتعويضات المالية، وارتفاع نسبة التضخم، وتدهور القطاع الصناعي وتراجع دور القطاع الزراعي، واستمرار معضلة التهجير إلى

---

[34] **وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مصدر سابق ، ص** ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٨٨ .

جانب وجود مليون أرملة وخمسة ملايين يتيم إضافة إلى انتشار ظاهرة الفساد الإداري وبشكل لم يسبق له مثيل في العالم، مما يلقي بظلاله القاتمة على شرائح واسعة من المجتمع العراقي، وبخاصة ذوي الدخل المحدود والذين يعتمدوا في قوتهم على مفردات البطاقة التموينية مما يتطلب استمرار تطبيقها في العراق ولسنوات عديدة أخرى ريثما يتعافى الاقتصاد العراقي وينهض من كبوته الاستثنائية في المستقبل المنظور.

. استهدفت السياسة الاقتصادية التي طبقت في العراق عقب تحقيق عملية تحول مفروضة من الخارج لتطبيق اقتصاد السوق، والتي تمت بالدرجة الأولى بقيادة مباشرة من العامل الخارجي (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي). ولم تراع هذه الجهات الظروف الداخلية والكلفة الاجتماعية والسياسية الثقيلة لهكذا تح . . وبذلك فرضت عملية تخفيض الدعم الحكومي لنظام البطاقة التموينية وغيرها من الخطوات الاقتصادي. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن : ترى لماذا الاستعجال بالضغط لرفع الدعم عن نظام البطاقة التموينية في العراق رغم : الاقتصاد العراقي لايزال كارثي في كافة قطاعاته.

في ضوء ما تقدم ، نرى من وجهة نظر اقتصادية ، إن وضع العراق بحاجة إلى إجراءات ترتكز على محوري :

الأول: اعتماد سياسة اقتصادية واضحة المعالم يرجح فيها مرحليا دور الدولة، ولمرحل انتقالية، لاتقل عن خمس سنوات، ويخضع خلالها لخطة خمسية تستهدف إعادة تأهيل وبناء الاقتصاد الوطني ومعالجة غالبية الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي مع فسح المجال وبصورة تدريجية لدور القطاع الخاص ولحين إعادة التوازن للأنشطة الاقتصادية في كافة الميادين.

والثاني: ضرورة استمرار العمل بنظام البطاقة التموينية في العراق طيلة فترة المرحلة الانتقالية المقترحة (أي لخمس سنوات) مع تحسين مفرداتها ولحين تجاوز العراق لازمته الكارثية في الميدان الاقتصادي ، لاسيما وان العراق بلد غني ويمتلك موارد طبيعية هائلة، وبخاصة الإمكانيات النفطية والمياه وغيرها، والتي تؤهله لتجاوز المحنة الحالية، سواءا أكان ذلك على المستوى المنظور أم على الصعيد الاستراتيجي.

جدول

مجموع الاحتياجات المالية لإعادة البناء حسب كل قطاع وحسب الالتزاما لعام . وللأعوام . – . (بملايين الدولارات)			
القطاع	.	. – .	المجموع
الإدارة الحكومية وتطبيق القانون والمجتمع المدني والإعلام	٩٩	٢٨٨	٣٨٧
الصحة والتعليم وخلق فرص العمل	١٨٨٠	٥٣١٠	٧١٩٠
التعليم العام والتعليم العالي	١٠٠٥	٣٨٠٠	٤٨٠٥
الصحة	٥٠٠	١١٠٠	١٦٠٠
خلق فرص العمل والتشغيل	٣٧٥	٤١٠	٧٨٥
البنية التحتية	٥٨٣٦	١٨٨٣٦	٢٤٢٠٤
المواصلات والاتصالات اللاسلكية	١٠٤٣	٢٣٦٦	٣٤٠٩
المياه والصرف الصحي وإزالة المواد الصلبة	١٨٨١	٤٩٦١	٦٨٤٢
الكهرباء	٢٣٧٧	٩٧٤٥	١٢١٢٢
إدارة المناطق الحضرية	١١٠	٣٠٣	٤١٣
الإسكان وإدارة الأراضي	٤٢٥	٩٩٣	١٤١٨
الزراعة وموارد المياه والأمن الغذائي	١٢٣٠	١٧٩٧	٣٠٢٧
الاستثمار في الزراعة	١٢٣٠	١٧٩٧	٣٠٢٧
تنمية القطاع الخاص	١٧٦	٦٠١	٧٧٧
شركات القطاع العام	٦١	٢٩٥	٢٠٠
القطاع المالي	٧١	١٠	٨١
مناخ الاستثمار	٤٤	٢٩٦	٣٤٠
نزع الألغام	٨٠	١٥٤	٢٣٤
مجموع تقديرات الأمم المتحدة والبنك الدولي	٩٣٠١	٢٦٥١٨	٣٥٨١٩
المصدر : الأمم المتحدة – البنك الدولي ، التقديرات المشتركة لإعادة البناء والأعمار في العراق ، تشرين الأول / أكتوبر . / والمنشور على الموقع الرسمي للبنك الدولي في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط . www.wals.worldbank.org:			

جدول .

التقديرات التي قامت بها سلطة التحالف للقطاعات التي لم تشملها تقديرات الأمم المتحدة والبنك الدولي

القطاع		–	المجموع
الأمن والشرطة	٥٠٠٠	-	٥٠٠٠
النفط	٢٠٠٠	٦٠٠٠	٨٠٠٠
الثقافة	١٤٠	٨٠٠	٩٤٠
البيئة	٥٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠
حقوق الإنسان	٢٠٠	٦٠٠	٨٠٠
الشؤون الخارجية	١٠٠	١٠٠	٢٠٠
الشؤون الدينية	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠
العلوم والتكنولوجيا	١٠٠	٣٠٠	٤٠٠
الشباب والرياضة	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠
مجموع تقديرات سلطة التحالف	٨٢٤٠	١١٢٠٠	١٩٤٤٠

المصدر : الأمم المتحدة – البنك الدولي ، التقديرات المشتركة لإعادة البناء والأعمار في العراق ، تشرين الأول / أكتوبر / والمنشور على الموقع الرسمي للبنك الدولي في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط :www.wals.worldbank.org

جدول . ميادين التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع العراق	
ميادين الإصلاحات	**المؤسسة القائدة**
١.الأسواق : تركيز الإصلاحات	
إصلاح الإعانات الداخلية	صندوق النقد الدولي / البنك الدولي
تسهيلات السياسة التجارية مع منظمة التجارة العالمية	البنك الدولي
٢ إلسياسة النقدية وا ئتمانية	صندوق النقد الدولي
٣. القطاع الخارجي	
ميزان المدفوعات	صندوق النقد الدولي
الديون	صندوق النقد الدولي
٤.القطاع الحكومي العام	
إدارة المالية العامة	صندوق النقد الدولي / البنك الدولي
إدارة عائدات البترول	البنك الدولي / صندوق النقد الدولي
إصلاح جدول الرواتب	البنك الدولي
إدارة الضرائب	صندوق النقد الدولي
السياسة الضريبية	صندوق النقد الدولي
إدارة الديون العامة	البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي
التمويل الحكومي	البنك الدولي / صندوق النقد الدولي
مواجهة الفساد الحكومي	البنك الدولي
٥. أداء الخدمات العامة	
التعليم والصحة	البنك الدولي
الطاقة والمياه والبنى التحتية	البنك الدولي
الزراعة والبيئة	البنك الدولي
الاتصالات الرقمية	البنك الدولي
٦. تنمية القطاع الخاص	
مناخ الاستثمار	البنك الدولي
إصلاحات اجتماعية	البنك الدولي
تطوير القطاع المالي ، نظام المدفوعات ، والأشراف البنكي	صندوق النقد الدولي/ البنك الدولي
تحديد البنوك العامة	صندوق النقد الدولي / البنك الدولي
تمويل الإسكان	البنك الدولي
٧. التنمية البشرية	
تحليل الفقر	البنك الدولي
إصلاح المنح المالية	البنك الدولي
ستراتيجية الإصلاح الاجتماعي	البنك الدولي
قضايا أسواق العمالة	البنك الدولي
قضايا الأجناس	البنك الدولي
٨. أخرى	
بناء القدرات الإحصائية	صندوق النقد الدولي
القطاعات الستراتيجية (الزراعة ، الطاقة ، الاتصالات الرقمية)	البنك الدولي

المصدر : IMF Country 08/17 , Washington D. C., January 2008 , P.10
Report NO.
.Its Available At http://www.imfo.org